

قرار مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٩

بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الادارة لصناديق الاستثمار

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الاسواق والادوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٧ بإضافة نشاط خدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار

وعلى المذكرة المعروضة على مجلس إدارة الهيئة،

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٩،

مادة (١)

تسرى أحكام هذا القرار على الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط خدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار، ويشار إليها فى تطبيق أحكامه بتعبير "شركات خدمات الادارة".

مادة (٢)

تتولى شركات خدمات الادارة القيام بالأعمال الآتية:

١. قيد وتسوية المعاملات التى تتم على وثائق الاستثمار غير المقيدة بالبورصة.
٢. تسجيل إصدار واسترداد ووثائق صناديق الاستثمار المفتوحة.
٣. حفظ مستندات ووثائق أصول الصناديق العقارية.
٤. إعداد وحفظ سجل ألى لحملة الوثائق لإثبات ملكية المستثمرين للوثائق.
٥. إعداد بيان يومى بعدد الوثائق القائمة فى نهاية يوم العمل.
٦. حساب القيمة الصافية للوثيقة يومياً ونشرها.
٧. الإشراف على تحصيل توزيعات أرباح الاوراق المالية التى يساهم فيها الصندوق وإصدار تقارير دورية بذلك.
٨. الإشراف على توزيع أرباح الصندوق على حملة الوثائق وإصدار تقارير دورية بذلك.



٤٦٠٧٦

مادة (٣)

يجب أن تتخذ شركة خدمات الادارة شكل شركة المساهمة المصرية والا يقل رأسمالها المصدر عن مليوني جنيهاً مصرياً يدفع منه النصف على الأقل عند التأسيس وأن تتوافر لديها المواصفات الفنية والخبرات المهنية وأنظمة العمل التي تحددها الهيئة.

مادة (٤)

على صناديق الاستثمار المفتوحة والعقارية أن تتعاقد مع إحدى شركات خدمات الادارة المرخص لها من الهيئة. وأن تضمن اسم الشركة وبياناتها في نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات الخاصة بالصندوق.

مادة (٥)

لا يجوز لصندوق الاستثمار أو الجهة المؤسسه له أو شركة إدارته التعاقد مع شركة خدمات إدارة يتجاوز ملكية أي منهم فيها نسبة ٢٠% أو تكون تابعة لاي منهم بشكل مباشر أو غير مباشر سواء عن طريق السيطرة الفعلية على قرارات مجلس إدارة شركة خدمات الإدارة أو جمعيتها العامة أو عن طريق الخضوع لملكية ذات الأشخاص الطبيعية.

مادة (٦)

على الصناديق المشار اليها في المادة (٤) من هذا القرار والمنشأة بعد إضافة نشاط خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٧ أو الملتزمة في نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات أو في مستندات الترخيص لها من الهيئة بالتعاقد مع شركة خدمات إدارة، توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القرار وإخطار الهيئة بذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار. وللصناديق الأخرى وكذلك لشركات ادارة محافظ الاوراق المالية التعاقد مع شركات خدمات الادارة على أن تخطر الهيئة بذلك.

مادة (٧)

تلتزم شركات خدمات الإدارة بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي تتصل بعملها بمناسبة قيامها بأعمالها وفقاً لأحكام هذا القرار وعليها التحقق من التزام كافة العاملين بها والمستشارين لديها بالحفاظ على سرية هذه المعلومات والبيانات.

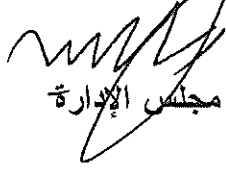


٤٦٠٧٦

مادة (٨)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لنشره كما ينشر على الموقع الإلكتروني للهيئة.

د. زيات بهاء الدين



رئيس مجلس الإدارة



٤٦٠٧٦